نشاط الأحزاب العراقية بعد الحرب العالمية الثانية

١٩٤٦-١٩٥٨

م.د. أسامة صاحب منعم

مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية

المقدمة

كان للنتائج التي تمخضت في قيام الحرب العالمية الثانية أثر في تغير السلطات الحاكمة في العراق لسياستها تجاه الأحزاب لاسيما بعد أن دعا الوصي في الخطاب الذي ألقاه في ٢٧ كانون الأول عام ١٩٤٥ إلى ضرورة تشكيل الأحزاب السياسية وإطلاق حرية الصحافة.

وبشكل عام يمكن تصنيف الاتجاهات والأفكار السياسية للأحزاب خلال تلك المرحلة كالتالي:

أولاً: الاتجاه الديمقراطي الاشتراكي المعتدل الذي مثله الحزب الوطني الديمقراطي.

ثانياً: الاتجاه القومي ويمثله حزب الاستقلال.

ثالثاً: الاتجاه المحافظ ويمثله حزب الأحرار.

رابعاً: الاتجاه الماركسي ويمثله حزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني.

رافق تأسيس تلك الأحزاب تصاعد الحركة الوطنية المقاومة للاستعمار، سواء في العراق أو الوطن العربي ، الأمر الذي فسح المجال للأحزاب للتعبير عن الرأي واتخاذها مواقف متشددة من السلطات الحاكمة، على الرغم من سياسة الاضطهاد التي مارستها السلطان آنذاك ، إلا أن الأحزاب استمرت في المقاومة من خلال تحويل نشاطها إلى النشاط السري.

قسم البحث إلى محاور عدة فضلاً عن التمهيد ن الذي أشار إلى أسباب بعث الحياة الحزبية في العراق في الحرب العالمية الثانية ، وموقف الأحزاب ، فيما تناول المحور الأول أفكار الأحزاب السياسية العلنية حتى قيام تلك الأحزاب بتجميد نشاطها عام ١٩٤٨م ، أما المحور الثاني فتركز على أفكار الأحزاب السياسية التي ارتبطت بالسلطة الحاكمة ، التي كان الهدف منها منافسة الأحزاب الأخرى ، أن المحور الثالث فتطرق إلى الأحزاب السرية التي ظهرت بسبب حملات الاعتقال والتنكيل الواسعة التي قامت بها السلطات ، وأخيراً تطرق البحث إلى سياسة المراسيم التي أعلنها نوري سعيد عام ١٩٥٤م وموقف الأحزاب منها ، والتي أعلنت تحقيق أهداف السلطة القائمة على ربط العراق بالأحلاف الخارجية.

التمهيد

بعث الحياة الحزبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية

تضافرت عوامل عدة أسهمت في بعث الحياة الحزبية في العراق بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، واختلفت تلك العوامل ما بين داخلية وخارجية ، ويمكن القول أن نمو الوعي الشعبي أدى إلى تزايد الثقة الشعبية فحاولت السلطة الحاكمة امتصاصها في طريق التلويح بتشجيع الحياة الحزبية ومحاولة جعلها تتسم بطابع علني لتسهل السيطرة عليه بدلاً من دفعها إلى العمل السري[١].

أما العوامل الخارجية فتعزى إلى التغير الطفيف الذي طرأ على السياسة البريطانية بعد فوز حزب العمال في الانتخابات البرلمانية سنة ١٩٤٥ وما نشر من دعايات حول مناصرته لقضايا التحرر والديمقراطية ، الأمر الذي دفع بريطانيا إلى الإشارة على الوصي عبد الإله بالاستجابة لبعض المطالب الشعبية[٢].

ووفقاً لذلك ألقى الوصي خطابه في السابع والعشرين من كانون الأول عام ١٩٤٥ أعلن من خلاله بأنه لا يريد تكرار الانقلابات العسكرية بسبب غياب الحكومة البريطانية الحقيقية . ودعا إلى بعض الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية بدفع

مستوى معيشة العمال والفلاحين وتحقيق العدالة الاجتماعية وإنشاء الأحزاب السياسية التي أصبحت ضرورة ملحة داخل البلاد وإصلاح قانون الانتخابات [٣].

شكل توفيق السويدي وزارة في الثالث والعشرين من شباط عام ١٩٤٦م[٤]، واستغلت تشكيلها بتفاؤل واسع من قبل الأوساط الوطنية والصحافة العراقية ، وأعلنت بأنها ستسعى إلى نقل البلاد من حالة الحرب إلى حياة السلم الجديدة بإلغاء الأحكام العرفية وإغلاق المعتقلات ورفع الرقابة عن الصحافة والسماح بتأسيس الأحزاب السياسية وتشريع قانون جديد للانتخابات[٥].

وهكذا أجازت وزارة الداخلية في الثاني من نيسان ١٩٤٦ تأليف خمسة أحزاب سياسية هي : الحزب الوطني الديمقراطي، حزب الاستقلال ، حزب الأحرار ، حزب الشعب ، وحزب الاتحاد الوطني ، ولم تجيز حزب التحرر الوطني لتطرفه الشديد[٦].

أولاً- الأفكار السياسية للأحزاب السياسية العلنية ١٩٤٦- ١٩٤٨

ان تعميق الاتجاه الفكري لأي حزب أو حركة سياسية يقوم على أساس الفكرة التي يعتنقها الحزب أو الحركة السياسية ، وهو ما يطلق عليه بـ((الايدلوجيا)) وتعد الأيدلوجيات ذات أهمية كبيرة بالنسبة للأحزاب السياسية ، لكونها تساعد على استمرار الحزب أولاً ، ولأنها تميز ذلك الحزب عن غيره من الأحزاب الأخرى[٧].

١- الحزب الوطني الديمقراطي

في الخامس من آذار ١٩٤٦ قدم كامل الجادرجي وحميد حديد وحسين جميل وخمسة أشخاص آخرين طلباً إلى وزارة الداخلية لتأسيس الحزب الوطني الديمقراطي[٨] ، والذي أجيز مع أربعة أحزاب أخرى في الثاني من نيسان عام ١٩٤٦ [٩].

قام الحزب على أساس الوطنية والديمقراطية باعتبار أنهما عنصران مترابطان، ويؤمن بارتكاز أحدهما على الآخر ودافع عن المبادئ الاجتماعية المعتدلة ولكن تشديده الرئيس كان على المبادئ الديمقراطية أكثر من الاجتماعية ، فقد أكد على التمسك بالأساليب الدستورية في النضال من خلال منهاجه[١٠]، الأمر الذي دعا فيه إلى تأسيس نظام ديمقراطي برلماني حقيقي يكون فيه كل من البلاد والوزارة مسؤولين أمام مجلس للنواب منتخباً انتخاباً حراً، كما دعا البرنامج إلى منح كافة الحريات التي نص عليها القانون الأساسي وطلب بتبني نظام انتخاب وفي درجة واحدة كي يكون أقل عرضه لتلاعب الانتخابات بدرجتين [١١].

على الرغم من مناداة الحزب بالوطنية والديمقراطية ، لكن الملاحظ أنه لم يسر وفق فلسفة واضحة ، بل سيرّه تأثير مؤسسيه ولاسيما كامل الجادرجي وحسين جميل ومحمد حديد ، إذ أشتمل منهاجه على مبادئ هي خليط من الاشتراكية والديمقراطية والإصلاحية [١٢].

وفي الخامس عشر من آب سنة ١٩٤٧ اقترح كامل الجادرجي على اللجنة الإدارية المركزية ضرورة اعتناق الحزب فلسفة معينة ثابتة يستند إليها عندما يضع خطة فعالة تخرجه من الجمود الذي فيه، وكان يرى أن يعتنق الحزب مذهب عقائدي خاص به أو يبين فوائد اعتناق الحزب للفلسفة الاشتراكية الديمقراطية عن طريق تبني فلسفة حزب العمال البريطاني بوصفه يحتمل مختلف طبقات الشعب ، فهو يضم المتعففين والرقيق وصغار الملاكين وغيرهم إلى جانب العمال، وهؤلاء يعتنقون فلسفة واحدة هي الاشتراكية الديمقراطية [١٣].

واجه هذا المقترح معارضة من قبل أعضاء الحزب لأن الطبيعة الذهنية الإصلاحية لأكثرية قياداته ، فضلاً عن تخوفهم من تبني المبدأ الاشتراكي يدعم الشكوك والاتهامات الشيوعية للحزب، الأمر الذي أدى إلى عدم إقرار الاشتراكي كفلسفة له بحجة عدم انسجامها مع حاجات المجتمع العراقي [١٤].

ومنذ بداية تأسيسه ولمدة عام تقريباً ساد الحزب حالة من عدم الانسجام الفكري(الإيديولوجي) وعن أسباب نشوء هذه الحالة بحسب حسين جميل سكرتير الحزب الوطني الديمقراطي بأنه " لم يكن جميع من قدم طلباً بالانتماء إلى الحزب يعرف ما هي نظريته التي يؤمن بها والأهداف البعيدة التي يقصد إليها وإنما كانوا قد قرءوا المنهاج ونشروه حسب تفسيرهم" [١٥].

انتمى إلى الحزب قسماً كبيراً من المؤيدين لاعتقادهم بأنه امتداد لحزب جعفر ابو التمن، بينما البعض لا يؤمن بجريدة الأهالي وبمسيرتها التقدمية الوطنية، فضلاً عن انتماء أشخاص ماركسيين أمثال جماعة داود الصائغ الذين اعتقدوا أن باستطاعته تكوين قوى ضغط على قيادة الحزب لاتخاذ مواقف معينة ، مما ادى إلى حدوث انشقاقات داخل الحزب [١٦].

يمكن القول ان الحزب الوطني الديمقراطي اتبع سياسة سلبية تجاه كل وزارة قامت في البلاد منذ تأسيسه عام ١٩٤٦ ، واصلت جريدة الأهالي الناطقة باسم الحزب توجه النقد الشديد لكل عمل تقوم به السلطة ولم تتبع القمع على الرغم من تعرض رئيس الحزب وجريدته إلى أنواع من الضغط والتعطيل والمحاكمة أكثر من مرة، وكان للحزب نشاط كبير في وثبة كانون الثاني عام ١٩٤٨ ، بعد أن ضاق الحزب ذرعاً بالاضطهاد الذي يلاقيه من السلطات قرر تجميد نشاطه في كانون الأول ١٩٤٨ [١٧].

وفي الرابع عشر من حزيران ١٩٤٩ أحيل الجادرجي إلى المحاكمة بسبب الدعاوى التي قدمها بعض النواب المؤيدين للحكومة ، على أساس أن كتاباته مست بكرامتهم وبعد جلسات عدة تم الإفراج عنه في الثاني عشر من كانون الأول عام ١٩٤٩[١٨].

حزب الاستقلال

نشأت فكرة تأسيس حزب الاستقلال في المعتقلات البريطانية التي ضمت عدد كبير من المثقفين من أطباء ومحامين وغيرهم، وبعد أحداث ثورة ١٩٤١ وضع محمد فائق السامرائي مسودة النظام الأساسي لحزب الاستقلال، وأراد في قرارة نفسه أن يسميه الحزب الاشتراكي الديمقراطي على أساس أن الفلسفة التي ترتكز عليها مبادئه هي الاشتراكية الديمقراطية وليست الاشتراكية الماركسية ولا الاشتراكية الفاشية أو النازية [١٩]، وفي الثاني عشر من آذار عام ١٩٤٦ قدم كل من محمد مهدي كبة وداود السعدي وخليل كنه وآخرون طلب على وزارة الداخلية بتأسيس حزب سياسي باسم حزب الاستقلال ، وقد أجيز في الثاني من نيسان ١٩٤٦ [٢٠].

اتفق المؤسسون على تولي محمد مهدي كبة رئاسة الحزب لماضيه السياسي في الحركة القومية، ويلاحظ أن الهيئة المؤسسة للحزب وكادره القيادي كانوا في معظمهم من الطبقة الوسطى المثقفة وغالبيتهم من المحامين ، أما البقية من العسكريين المتقاعدين وملاك الأراضي المتوسطين مع قلة من العمال والفلاحين [٢١].

اعتمد الحزب على الوسائل الديمقراطية والبرلمانية لتحقيق أهدافه الاجتماعية ، ولم يؤمن الحزب بالصراع الطبقي لأن قادته ومؤسسيه ينتمون إلى الطبقة البرجوازية ، لذا فان تطبيق إيديولوجية الحزب بنفس الإطار الفكري لأشخاص مؤسسيه ، فطغى على الحزب الطابع البرجوازي الذي ليس من مصلحته إقرار الصراع الطبقي [٢٢].

تضمن الحزب تيارين قوميين الأول علماني يفصل ما بين الدين والسياسة والأخر ديني ، وتزعم الأول محمد مهدي كبه وبنى دعوته على أساس القومية اللااعتدائية التي تستند على القوة المعتدية، وحول الربط بين القومية والديمقراطية فأنه يتفق مع الجادرجي من ناحية الإيديولوجية والممارسة العلمية ، كما أكد الأخير بان فلسفة الاشتراكية لا تتحقق إلا في النظام الديمقراطي ، فان محمد كبه قال " ان النهضة لا يمكنها السير ما لم يتحقق ذلك النظام" ، بل انه اعتبره أفضل نظام لتحقيق تلك الغاية، فقال" أن أفضل نظام لتحقيق هذه الغاية هو النظام الديمقراطي ، إذ هو النظام الوحيد الذي يمكنه ان يسود في ظله العدل والحرية والمساواة بين سائر طبقات الأمة على السواء"[٢٣] .

أما التيار الآخر فدعمه محمد صديق شنشل وهو محامي من أعالي الموصل ، والمعروف أنه تطور القومية في الموصل ارتبط بالإسلام بسبب قربها من الدولة العثمانية ، لذا فقد تأثرت قومية أهالي الموصل بالإسلام [٢٤].

لم تكن العلاقة بين حزب الاستقلال والحزب الشيوعي العراقي على ما يرام ، فكلاهما ينظران إلى الآخر بحذر، ولكن ذلك لم يمنع من وقوف حزب الاستقلال إلى جانب الأحزاب الأخرى في مقاومة السلطة الحاكمة [٢٥].

أثارت مواقف الحزب عدد من أعضاء الهيئة التنفيذية واللجنة العليا وعلى رأسهم خليل كنه الذي ندد بموقف الحزب إزاء الشيوعيين وكان يرى في الشيوعية خطراً يجب مقاومته وان مصلحة الحزب القومية ترفض التعاون معها، كما تفرض مقاومتها، وبما لم يجد أغلبية تؤيده قدم استقالته [٢٦].

حزب الشعب

أجيز حزب الشعب في الثاني من نيسان عام ١٩٤٦ بعد أن قدم كل من المحامي عزيز شريف وتوفيق منير وآخرون طلباً إلى وزارة الداخلية لتأسيس حزب عرف بحزب الشعب الذي أجيز مع بقية الأحزاب الأخرى [٢٧].

تضمن الحزب تياران متباينان ، تيار ماركسي يدعو إلى النضال والانقضاض على السلطة لتحقيق مطالب العمل ويضم عزيز شريف وشقيقه عبد الرحيم شريف ، وتيار معتدل يرى ضرورة مجارات السلطة للحصول على بعض المكاسب، ومنها الوصول إلى الحكم ويضم عبد الأمير أبو تراب وعبدالله نوري، ولكن هذين التيارين لم يؤدِ إلى الفرصة بين الطرفين لقصر عمر الحزب ولمطاردة السلطة للطرفين[٢٨].

عارض الحزب وزارة أرشد العمري ونوري السعيد التاسعة ووزارة صالح جبر معارضة لا هوادة فيها، واتسمت هذه الوزارات بأنها تألفت لتمثل المصالح البريطانية التي ترسمها على مسرح السياسة العراقية حتى أصدرت الحكومة أمراً بسحب إجازة الحزب في التاسع والعشرين من أيلول عام ١٩٤٧ [٢٩] .

٤-حزب الاتحاد الوطني

تقدم كل من عبد الفتاح إبراهيم ومحمد مهدي الجواهري وآخرون بطلب إلى وزارة الداخلية في الثاني من آذار ١٩٤٦ للسماح لهم بتأسيس حزب سياسي باسم حزب الاتحاد الوطني ، وفي الثاني من نيسان وافقت وزارة الداخلية على إجازة الحزب[٣٠].

يكاد يتطابق حزب الاتحاد الوطني مع حزب الشعب من ناحية الإيديولوجية والمحاسبة العلمية ، فكلاهما آمناً بالنظرية الماركسية كدليل للعمل ، ولكن حسب تكيفهما الخاص المرتبط بواقع المجتمع العراقي ، حيث وضحا هدفهما الأول إزالة النفوذ الأجنبي ، كما ان قياداتهما كانت مؤمنتين أصلاً بالماركسية ، وفي نفس الوقت غير مبتعدين عن القومية ، كما أنهما شكلت تفسيراً خاصاً لمفهوم ديكتاتورية الطبقة العاملة [٣١] .

ومن جهة أخرى اتفق الحزبان في أساليب العمل الحزبي بان اعتمدا على العمل السياسي العلني ، حيث ان حزب الاتحاد الوطني لم يكن قد مارس العمل السياسي السري بعد غلقه على غرار حزب الشعب، وقد اعتنق الحزبان سوية في أيلول عام ١٩٤٧ في عهد وزارة صالح جبر بتهمة التحريض على الثورة والتآمر عليها [٣٢].

٥-حزب الأحرار

يرجع حزب الأحرار في تكوينه ونشأته إلى تكتل بعض النواب ورجال السياسة القدماء، وقد بدأ التفكير في تأليفه بعد إلقاء الوصي خطابه في السابع والعشرين من كانون الأول ١٨٤٥، وكان من المفروض أن يتألف برئاسة نوري السعيد بوصفه صاحب فكرة تأسيس هذا الحزب ، ولكن سفره إلى تركيا جعل الطلب يقدم إلى وزارة الداخلية من قبل كامل الخضيري وآخرون، فلما عاد إلى العراق انصرف نوري السعيد عن تأليفه وبدء بمعارضة وزارة توفيق السويدي الذي انضم إلى حزب الأحرار فأصبح رئيساً له بعد استقالته من منصب رئاسة الوزارة [٣٣].

حدث تقارب بين حزب الأحرار والحزب الوطني الديمقراطي في الموقف، ولاسيما الحملات المزدوجة التي شنت ضد معاهدة بورتسموث ، الأمر الذي دفع الحكومة إلى القيام بحملة واسعة ضد الحريات الديمقراطية فقرر الحزب تجميد نشاطه في الأول من كانون الأول عام ١٩٤٨ الذي عد بمثابة النهاية لهذا الحزب إذ لم يعاود استئناف نشاطه [٣٤] .

٦- الحزب الديمقراطي الكردي

تأسس هذا الحزب بزعامة الملا مصطفى بتأثير متغيرات الحرب العالمية الثانية ، إذ أصدر الملا مصطفى بياناً دعا فيه جميع المواطنين الأكراد في العراق، إلى الانخراط في حزب ديمقراطي كردي واحد مبني على مقتضيات المرحلة التاريخية التي كان يمر بها [٣٥].

أكد الحزب في منهجه على أنه ديمقراطي لا يعترف بالاستعمار ويضع مصلحة الشعب فوق كل اعتبار، ودعا المنهاج إلى نظام اتحادي في العراق يجعل أساس الأخوة العربية الكردية مبنية على المساواة والتعاون معاً للكفاح ضد العدو المشترك ، كما أعلن معارضة الانفصال لأن الحركات التحررية في العراق أرسخ قدماً وأقوى مركزاً بالتحالف معه [٣٦].

ثانياً- الأحزاب العلنية المرتبطة بالسلطة

ومع ذلك وبسبب شعور النخبة السياسية من جيل التأسيس والتي دوماً شغلت وظائف عليا في الحكومة والإدارة إلى أن تكون لها هي الأخرى أحزابها التي يمكن أن تخدم مصالحها، فقد جاء تأسيس حزب الأمة الاشتراكي من قبل صالح جبر وحزب الاتحاد الدستوري من قبل نوري السعيد عام ١٩٤٩[٣٧]. أهمهما:

١- حزب الإصلاح

قدم سامي شوكت طلباً إلى نوري السعيد في تشرين الثاني ١٩٤٩ لتشكيل حزب باسم حزب الإصلاح فأجيب طلبه ، وأصدر جريدة الإصلاح وكان منهاجه ينص على السعي لصيانة استقلال المملكة العراقية ووحدتها وصيانة أحكام القانون الإسلامي وإصلاح الأوضاع الداخلية فضلاً عن إصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية[٣٨].

ونتيجة للعلاقات بين سامي شوكت وصالح جبر فقد جرت مفاوضات لدمج حزب الإصلاح والأمة الاشتراكي عام ١٩٥١ بالاندماج في حزب الأمة الاشتراكي ومما يعزز هذا الاندماج وتجاه التشابه في الأهداف والغايات وعد حزب الإصلاح منحلاً بعد ذلك[٣٩].

٢- حزب الاتحاد الدستوري

مؤسس هذا الحزب نوري السعيد ، إذ يعد تشكيلة لوزارته العاشرة في السادس من كانون الثاني ١٩٤٩ طرح ميثاقاً للعمل الوطني ودعي باسم الميثاق الدستوري تضمن الدعوة مكافحة الشيوعية والصهيونية ، وحاول اشراك حزب الاستقلال إذ كان الوحيد من بين الأحزاب يمارس نشاطه علناً ، لكن المراسلات لم تأتي بنتيجة لذا قدم نوري السعيد طلب إلى وزارة الداخلية لتأسيس حزب سياسي في ٢١ تشرين الأول ١٩٤٩ والذي أجيز في الرابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٩ باسم حزب الاتحاد الدستوري[٤٠]، رأت الأحزاب السياسية في تشكيل هذا الحزب محاولة لجمع العناصر الرجعية والإقطاعية لمساندة الحكومة من جهة ومقاومة الحركة الوطنية من جهة أخرى ، وحث على إيجاد نشاط مقابل هذا الحزب[٤١].

كان أعضاء الحزب بصورة عامة يتألفون من عناصر مختلفة تضم أعداداً كثيرة من الإقطاعيين وأصحاب المصالح الكبيرة والانتهازيين الذين أعدوا أنفسهم لتسلم المناصب الكبيرة وكانوا متأكدين من بانضمامهم للحزب سوف يؤمن لهم منافع كبيرة ويشمل مصالحهم، وقد قوبل هذا الحزب بالارتياب من قبل الشعب لاعتقادهم انه يؤيد سياسة الانكليز جملة وتفصيلاً، وقد أصدر الحزب جريدة باسم الاتحاد الدستوري واستمر في نشاطه حتى قيام نوري السعيد عام ١٩٥٤،وفي الحقيقة لم يكن حزبا سياسياً بالمعنى الصحيح ، بل عبارة عن تشكيل شخصيات لا يربطها رابط فكري تحت زعامة نوري السعيد ، وان وجود الحزب مرهون بوجود رئيسه[٤٢].

٣- حزب الأمة الاشتراكي

مؤسس هذا الحزب صالح جبر الذي حاول العودة إلى الحياة السياسية بعد أحداث وثيقة عام ١٩٤٨ ، وقد عمل على تأسيس حزب سياسي أطلق عليه (حزب الأمة الاشتراكي) في العشرين من حزيران ١٩٥١ وهو يمثل جماعة من الفئات والطبقات الحاكمة ، وقد أجيز الحزب في الرابع والعشرين من حزيران ١٩٥١[٤٣].

كان أعضاء الحزب من العناصر الإقطاعية والعشائرية الشعبية حيث تركزت قوى الحزب في المناطق الشعبية وبصورة خاصة في الفرات الأوسط[٤٤]، ويذكر حنا بطاطو معلقاً على تأسيس حزب الأمة الاشتراكي ، وقيل ان يتعلم العامة التميز بين الاشتراكية والشيوعية، بسبب صالح جبر الذي كان ذات مرة رئيساً للوزراء ، والمستند كلياً إلى ملاك الأراضي والمشائخ أشباه الاقطاعيين، الحزب الذي أسسه حزب الأمة الاشتراكي وهو أن التجار الذين ينحدر أصلهم الطبقي من الحرفيين الفقراء والذي أصبح محامياً وقضائياً ووزيراً ونائباً وعين رئيساً للوزراء[٤٥].

قوبل تأليف الحزب حملة مركزة ضده من قبل الأحزاب والصحافة الوطنية فوصفته بعض الصحف بأنه ممن أساءوا للنظام الديمقراطي وبينت الصحيفة ان الغاية من تأسيسه هي المعول على كرسي النيابة والتوصل للحكم، وعلى أية حال انتهت حياة هذا الحزب بحالة من قبل وزارة نوري السعيد عام ١٩٥٤[٤٦].

ثالثاً- الأحزاب السرية

١- الحزب الشيوعي

شهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ولحين انهيار النظام املكي في تموز ١٩٥٨ / تبلور أكثر وضوحاً في شكل الأحزاب وتبنيها الإيديولوجيات ولقد كان واضحاً أن العمل الحزبي سراً بات يجذب ويستهوي الجيل الجديد الذي اكتشف ان النخب السياسية من قبل التأسيس أو الحرس القديم غير مستعدين بعد لفسح المجال للأجيال الجديدة يتولى قيادة البلاد، ولهذا تمكن كل من الحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي الذي أسس فرعه العراقي مطلع الخمسينيات من القرن الماضي في العراق من بناء مؤسيسها على أسس تنظيمية تعتمد على هيكلية وقيادة وجماهير واسعة استهواهم العلم السري وكان ذلك على حساب أحزاب وطنية أخرى تمسكت بالعلم الحزبي العلني [٤٧].

استطاع الحزب الشيوعي في هذه المرحلة التوغل إلى جميع أوساط المجتمع واختراق جميع مؤسسات الحكومة ، فضلاً عن كسب أعداد من الطلبة في كلية الحقوق ودار المعلمين وغيرها ، وكان هؤلاء الطلبة ينتمون إلى مختلف القوميات والأقليات والأديان المذهبية[٤٨].

٢- حزب البعث العربي الاشتراكي

بدأ حزب البعث حركته في سوريا في بداية الأربعينات كحركة سياسية باسم حركة البعث العربي ، وقد طرحت الحركة شعارها أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة ، وحتى عام ١٩٤٤ كانت حركة البعث لا تزال حركة ناشئة لا تمتلك سوى قاعدة ضيقة من الطلاب والمثقفين وأعداد من أصحاب المهن، وكان نشاطه الرئيس يتركز في مدينة دمشق ، ولكن الحركة تطورت بعد عام ١٩٤٧ ،لاسيما بعد أن أصبح حزباً سياسياً بصورة رسمية[٤٩].

انتقلت الأفكار إلى العراق عن طريق الطلبة السوريين الذين وصلوا العراق بهدف الدراسة فنشروا أفكارهم وبعد انتفاضة ١٩٥٢ ازداد البعثيين اتخاذ طريق التنظيم حتى ان جريدة الأخبار البغدادية أعلنت ان حزباً سياسياً جديداً قد تألف في العراق اسمه حزب البعث العربي ، وكان لهم دور كبير في الانتفاضة[٥٠].

أكد الحزب في إحدى بنود دستوره على العمل في سبيل إيجاد ثقافة عامة للوطن العربي قومية عربية حرة وتقدمية شاملة عميقة وإنسانية في مراميها وتعميمها في جميع أوساط الشعب[٥١].

على أية حال ، فقد أثار نشاط الحزب قلق السلطة الحاكمة آنذاك التي كانت تراقب تحركات أعضائه بشدة فشهدت حملات اعتقالات واسعة[٥٢].

رابعاً – سياسة المراسيم

أطلقت هذه التسمية على سياسة نوري السعيد التي جاءت بعد تشكيل وزارته الثانية عشرة في الثالث من آب ١٩٥٤، وضمن هذه السياسة صدرت مراسيم عدة الهدف منها تطويق المعارضة وكان آخر المراسيم مرسوم ذي الرقم ١٩ لسنة ١٩٥٤ الذي صدر في الثاني والعشرين من أيلول وبموجبه أصبح جميع الأحزاب والنوادي ملغاة ، بحجة ان بعض هذه الأحزاب اخذ

يجاهر بالدعوة إلى مذاهب ومبادئ يعاقب عليها القانون ، وقد بلغ عدد الجمعيات الملغاة بحكم هذا المرسوم آنذاك ٤٦٨ ما بين جمعية ونادي في كافة أنحاء العراق[٥٣].

وعلى الرغم من تعطيل الحياة الحزبية ، إلا أن قادة حزب الاستقلال والوطن الديمقراطي فكر بتوثيق التعاون بينهما فطرح الجادرجي فكرة تأسيس حزب واحد في السادس عشر من حزيران ١٩٥٦ قدم محمد حديد وآخرون من الحزب الوطني المنحل ومحمد مهدي كبة وفائق السامرائي من قادة حزب الاستقلال المنحل طلب إجازة باسم حزب المؤتمر الوطني[٥٤].

تضمن مناخ الحزب من الناحية الداخلية على العمل لإيجاد وضع سياسي يضمن تطبيق أحكام القانون الأساسي تطبيقاً سليماً ويكفل سيادة الشعب وإقامة نظام برلماني وإعلان سيادة القانون وإطلاق الحريات الديمقراطية وفسح المجال للعمل الحزبي والتنظيم الثقافي وحرية الصحافة وإيجاد الوسائل لضمان هذه الحقوق وفي مقدمتها إلغاء قانون المراسيم والقوانين التي تحول دون ضمان وتشريع يقتضي تحقيقه[٥٥].

رفضت وزارة الداخلية إجازة الحزب ولكن أعضاء كلا الحزبين استمروا بالعمل السياسي باسم حزب المؤتمر الوطني غير المجاز ويوسع نشاطهم ، وبعد أحداث العدوان الثلاثيني على مصر في التاسع والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٥٦ قاد الحزبان الوطني والاستقلال مع حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي حركة مقاومة للسياسة الاستعمارية ، فألقي القبض على عدد منهم وأحيلوا إلى المحاكمات ، وأدى هذا الأمر إلى تكوين جبهة الاتحاد الوطني التي ضمت الأحزاب المنحلة وأخذت تعقد منذ أوائل ١٩٥٧[٥٦] .

الخاتمة

توصل البحث إلى استنتاجات عدة:

١- لم تكن السلطات الحاكم مقتنعة بعد بتهيأت الحياة الحزبية في العراق، لذا فإنها قاومت كل فكرة أو اتجاه يعارض سياستها.

٢- أدت سياسة الاضطهاد إلى ظهور أحزاب سرية أسهمت في غاية الأمد بإسقاط النظام الملكي.

٣- عدم وجود انسجام فكري بين أعضاء الأحزاب المشكلة خلال تلك الفترة، الأمر الذي أدى ظهور انشقاقات عدة داخل الأحزاب.

٤- عدم وجود فلسفة واضحو لمعظم الأحزاب ، وارتباط أفكارها بأفكار مؤسسيها، لاسيما الحزب الوطني الديمقراطي الذي ارتبط عقليته وأفكار كامل الجادرجي.

٥- شهدت هذه المرحلة انتقال الأفكار والاتجاهات الخارجية لاسيما أفكار حزب البعث العربي الذي تأسس في سوريا.

٦- لم تكن أفكار الأحزاب في هذه المرحلة وليدة اللحظة ، بل ان معظمها كان امتداداً للأحزاب والجمعيات التي تكونت خلال ثلاثينات القرن الماضي.

هوامش البحث

(١) حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة الأحزاب السياسية ، مؤسسة المعارف ، ٢٠٠٧، ص ٧٥.
(٢) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١- ١٩٥٣ ، بغداد ، ١٩٧٦، ص ١٦٧.
(٣) المصدر نفسه ، ص ١٦٨.
(٤) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٧، مطبعة العرفان ، لبنان، ١٩٦٨، ص٧.
(٥) جعفر عباس ، المصدر السابق، ص١٧٣.
(٦) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسة العراقية ١٩١٨- ١٩٥٨ ، ط١، بيروت، ١٩٨٠ ، ص ١٢٥.
(٧) عادل غفوري خليل ، أحزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦- ١٩٥٤ ، ط١، بغداد، ١٩٨٤، ص ٩٧.
(٨) تمتد جذور الحزب الوطني الديمقراطي إلى الجهود المنظمة التي اضطلع بها بعض الساسة الشباب الذين وجدوا أن العمل السياسي المقتصر على المطالبة بالاستقلال غير كاف من دون العناية الوافية بمصالح الشعب وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية ونشر الوعي بأساليب علمية متحضرة، ووجدوا في السلطة والسياسية القائمة قصوراً في تقديم الحلو الاجتماعية القائمة، تلك الجهود التي اثرت على تشكيل جماعة الأهالي عام ١٩٣٢ . ينظر : إبراهيم الجبوري ، سنوات من تاريخ العراق – النشاط السياسي المشترك لحزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي في العراق ١٩٥٢-١٩٥٩ ، بغداد ، د.ت ، ص٣٥.
(٩) المصدر نفسه ، ص٣٦.
(١٠) المصدر نفسه، ص ٣٧.
(١١) المصدر نفسه، ص ٣٩.
(١٢) المصدر نفسه ، ص٤٠.
(١٣) كامل الجادرجي ، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ، ط١ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص١٨٢-١٨٣.
(١٤) عادل غفوري ، المصدر السابق ، ص١١٠.

(١٥) المصدر نفسه ، ص٧٧.
(١٦) المصدر نفسه ، ص٧٧-٧٨.
(١٧) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية ، ض١٧٠.
(١٨) فاضل حسين ، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦-١٩٥٨، مطبعة الشعب ، بغداد، ١٩٦٣ ، ص٢٤٨- ٢٦٥.
(١٩) المصدر نفسه ، ٢٤٨.
(٢٠) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ص٢٢-٣٠.
(٢١) إبراهيم الجبوري ، المصدر السابق ، ص٢٩.
(٢٢) عبد الأمير هادي العكام ، تاريخ حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦-١٩٥٨، بغداد ، ١٩٨٦، ص٤٧.
(٢٣) عادل غفوري ، المصدر السابق ، ص١١٦-١١٧.
(٢٤) المصدر نفسه ، ص١١٧.
(٢٥) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص١٩٠.
(٢٦) المصدر نفسه ، ص١٩٣١٩٢٠.
(٢٧) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ،ج ٧ ، ص١٣٨.
(٢٨) المصدر نفسه ، ص١٣٩.
(٢٩) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية ، ص ١٨٤-١٨٥.
(٣٠) المصدر نفسه ، ص١٨٦.
(٣١) عادل غفوري ، المصدر السابق ، ص٩٤.
(٣٢) المصدر نفسه ، ص٩٤.
(٣٣) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص٢٠٧- ٢٠٨.
(٣٤) المصدر نفسه ، ص١٥٣.
(٣٥) المصدر نفسه ، ص.
(٣٦) المصدر نفسه ، ص٢٢٩.
(٣٧) المصدر نفسه ، ص ٦٣٢.
(٣٨) كان سامي شوكت من أحزاب المقربين لنوري السعيد وأكثرهم التصاقا به، وفي عام ١٩٤٦ أصدر جريدة سماها البعث القومي ثم تقدم بطلب لتأسيس نادي البعث العربي الذي أجيز في ١٩ آذار ١٩٤٦ ، ولكنه أراد تمويل النادي إلى حزب سياسي اسمه حزب البعث القومي ، لكن الوزارة رفضت على أساس ان الأكثرية من هيئة ذات صيغة قبلية لا تتماشى مع الخطة التقدمية ، ينظر : عبد الرزاق الحسني، الأحزاب السياسية، ص ٢٠٤- ٢٠٥.
(٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٠٥.
(٤٠) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ٦٤٠.
(٤١) كامل الجادرجي، المصدر السابق ،ص ٣٧٨.
(٤٢) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص ٦٤٢.
(٤٣) فاطمة صادق عباس السعدي، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٧ ، ط١، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٢٨٨.
(٤٤) جعفر عباس ، المصدر السابق، ث ٦٤٥.
(٤٥) فاطمة صادق ، المصدر السابق، ص٢٨٨- ٢٨٩.
(٤٦) جعفر عباس ، المصدر السابق، ص ٦٤٦.
(٤٧) عادل تقي البلداوي ، التكوين الاجتماعي للأحزاب والجمعيات السياسية في العراق ١٩٠٨- ١٩٥٨ ، بغداد، ٢٠٠٣، ص٩٦.
(٤٨) المصدر نفسه، ص ٩٧- ١٠٢.
(٤٩) جعفر عباس ، التطورات السياسية ١٩٤١- ١٩٥٣، ص ٦٥٤.
(٥٠) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية، ص ٢٨٠.
(٥١) عادل تقي ، المصدر السابق، ص ١٠٩.
(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٠٦.
(٥٣) عادل نفوري ، المصدر السابق، ص ٢٧٥- ٢٧٦.
(٥٤) فاضل حسين، المصدر السابق، ص ٣٦٨.
(٥٥) المصدر نفسه، ص ٣٧٠.
(٥٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية ، ص ٣٥٤.

المصادر

١- إبراهيم الجبوري ، سنوات من تاريخ العراق التسلط السياسي المشترك لحزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي في العراق ١٩٥٢- ١٩٥٩ ، المكتبة العامة، بغداد، (د.ت) .
٢- جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق ١٩٤١- ١٩٥٣، بغداد، ١٩٧٦.
٣- جعفر عباس حميدي ، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق ١٩٥٣- ١٩٥٨ ، ط١، بغداد، ١٩٨٠.
٤- جيسي ستغلتون ، الحزب الوطني الديمقراطي في العراق في العهد الملكي ، ترجمة مجموعة من المترجمين ، ط١، بيروت، ١٩٩٩.
٥- حسن لطيف موسوعة الأحزاب السياسية ، مؤسسة المعارف ، ٢٠٠٧.
٦- عادل تقي البلداوي، التكوين الاجتماعي للأحزاب والجمعيات السياسية في العراق ١٩٠٨- ١٩٥٨ ، بغداد، ٢٠٠٣.
٧- عادل نفوري،أحزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦- ١٩٥٤،بغداد، ١٩٨٤.
٨- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية ١٩١٨- ١٩٥٨ ، ط١، بيروت ، ١٩٨٠.
٩- الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٧، لبنان ، ١٩٦٨.
١٠- هادي العكام ، تاريخ حزب الاستقلال العراقي ، ط٢، بغداد، ١٩٦٨.
١١-عباس السعدي، صالح جبر ودوره السياسي عام ١٩٥٧، ط١، بغداد، ٢٠٠٨.
١٢- فاضل حسين ، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦ ، ١٨٦٣.
١٣- مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب ، ط٢، دار الطليعة ، بيروت،١٩٧٠.